

اقتصاد

عصام شلهوب

لا يعلم بها الإتحاد العمالي ويعدها "طبخة بحص"
التغطية الصحية الشاملة بين النص والتطبيق

على الرغم من غياب الجلسات التشريعية لمجلس النواب، تنشط اللجان النيابية المشتركة ولجان المجلس واللجان الفرعية المنبثقة منها في متابعة درس مشاريع واقتراحات القوانين الموجودة على جدول اعمالها، منها اقتراح القانون المتعلق بالتغطية الصحية الشاملة الذي تدرسه اللجان النيابية المشتركة والتي شكلت لجنة فرعية له نظرا لاهميته

يؤمن نظام التغطية الصحية الشاملة وفق هذا القانون، بعد اقراره، التغطية الصحية الاولى لكل الشعب اللبناني والتغطية الصحية لنصفه تقريبا، لأنه يشمل كل الذين ليس لديهم اي جهة ضامنة رسمية، فيما يفترض تشكيل هيئة او لجنة لادارة هذا النظام تتمتع باستقلال اداري ومالي لكي تستطيع ان تقدم خدمات الاستشفاء للمنتميين الى هذا النظام. "الامن العام" تابعت هذا الموضوع مع كل من رئيس لجنة الصحة ورئيس اللجنة الفرعية المنبثقة من اللجان النيابية المشتركة النائب الدكتور بلال عبدالله ونائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه.

عبدالله: يشمل نصف الشعب اللبناني تقريبا

■ تتابعون درس اقتراح قانون التغطية الصحية الشاملة، هل يمكن ان نخبرنا عن العناوين الاساسية التي يتضمنها هذا الاقتراح؟
□ نتابع درس اقتراح قانون يتعلق بالتغطية الصحية الشاملة، وهو مقدم من "اللقاء الديموقراطي". مشكور دولة الرئيس بري ان حول هذا الاقتراح مباشرة الى اللجان المشتركة نظرا الى اهميته، وتم تشكيل لجنة فرعية تمثلت فيها تقريبا غالبية الكتل النيابية. نتابع منذ عشر جلسات دراسة هذا الاقتراح، بندا بندا وليس فقط مادة مادة لاهميته، ومشكورون اعضاء اللجنة مع وزارتي الصحة والمال ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي الذين يتابعون معنا هذا الاجتماعات. اعتقد انه تم تعديل الكثير من الامور خلال النقاشات، في مسودة الاقتراح الاولى بما يدعم هذا التوجه، مستفيدين من النقاشات السابقة التي حصلت حول هذا الموضوع، خاصة ايام الوزير حاصباني وهو الان عضو في اللجنة، لكي نستفيد من النقاشات الطويلة بدءا مع النائب عاطف مجدلاني والوزير محمد خليفة، الى الدكتور عاصم عراجي، وصولا الى الاقتراح الحالي لكي نصل الى الحد الادنى مما يسمى البطاقة الصحية.

■ هل يمكن ان نطلع على تفاصيل هذا الاقتراح منذ ولادته حتى وصوله الى اللجان المشتركة والهيئة العامة لمجلس النواب؟
□ لا يوجد اسرار في هذا الاقتراح، فهو مقسم الى 3 اقسام. هذا النظام يستهدف كل من ليس لديه تغطية صحية رسمية، وفي الوقت نفسه يوضح في البند الاول منه ما هي رزمة التقديمات التي يمكن الاستفادة منها والتي يمكن ان يستفيد منها الشعب اللبناني وهي متوافرة في مراكز الرعاية الصحية الاولى التي يجب ان تدعم والمستشفيات الحكومية التي يجب ان تدعم اكثر، والتغطية الاستشفائية التي يستفيد منها المواطن الذي ليس عنده اي صندوق ضامن رسمي، مع مساهمة بسيطة قد تكون من اجل الجدية في الالتزام. البند الثاني والاساسي هو بند التمويل، فنحن نبدل جهدا ونقوم بعمل استثنائي في هذا الموضوع، اضافة الى مساهمة الدولة الاساسية ومساهمة صاحب العلاقة، اي المواطن، وهي مساهمة ضئيلة نسبيا لكنها عبارة عن التزام منه بهذا النظام وسيكون هناك سلة رسوم من اجل تأمين تمويل هذا النظام الذي نأمل ان يكون قادرا على الاستمرار وان يؤمن تغطية صحية واستشفائية لائقة للمواطن

■ هل يعالج هذا الاقتراح في حال تم اقراره كل ما يحتاجه المواطن صحيا؟
□ ستكون واضحة في القانون سلة التقديمات الاستشفائية والرعاية والدوائية بما يتلاءم مع الحاجات الاولى للمريض اللبناني، وبالتالي



رئيس لجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية النائب الدكتور بلال عبدالله.

يصبح الامر تفصيلا قابلا للنقاش، لكن توحيد الصناديق الضامنة هو حلم لبناني بعيد المنال حاليا، لكننا نحاول ان نوحده المعايير اليوم. اعتقد اننا قطعنا شوطا في هذا الموضوع عبر وزير الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة ومع القوى الامنية، وحصل نوع من التعاون والتكامل في الكثير من الوحدات، ويأتي هذا الاقتراح كخطوة جديدة متقدمة لتوفير المزيد من التغطية الصحية للمواطنين الذي لا تشملهم تقديمات الصناديق الضامنة الرسمية.

■ هل تعتقد ان نوعا كهذا من القوانين قابل للتنفيذ في لبنان؟
□ يجب ان ينفذ هذا القانون وغيره، فنحن كنا منارة في الشرق ومنارة في الاستشفاء وفي مستوى التقديمات الصحية للمواطن ويجب ان نعود. كفاياتنا العلمية موزعة على كل العالم، ونحن نصر على عودة هذا الدور، لكي يكون للشعب اللبناني تغطية صحية لائقة به، اعتقد انها ليست صعبة المنال اذا توافرت الإرادة السياسية.

■ ما هي الرسالة التي يمكن ان توجهها كطبيب ورئيس لجنة الصحة النيابية الى المسؤولين في موقع القرار لحماية صحة المواطن؟
□ نحن في موقع المسؤولية كلجنة صحة نيابية والرسالة توجه لنا. كل ما نوده هو ان نطلب من الحكومة تنفيذ ما يقرره مجلس النواب، اي عندما يقر قانون يجب ان يوضع موضع التنفيذ مباشرة وتؤمن كل الاجراءات المطلوبة لنجاحه، شأنه شأن كل القوانين التي ويا للاسف ان هناك قسما منها ما زال في حاجة الى اصدار المراسيم التطبيقية. هناك امثلة مهمة مثل قانون تشكيل الهيئة الوطنية لسلامة الغذاء والهيئة الوطنية للدواء، وقد اقرا منذ اربع او خمس سنوات ولم ينفذ حتى الان بسبب عدم اصدار مراسيمها التطبيقية. نأمل في ان تتوافر الإرادة السياسية لاقرار هذا الاقتراح وغيره من الاقتراحات المهمة المرتبطة بالوضع الصحي، لأن صحة المواطن لا يجب ان تخضع للتجاذبات والصراعات السياسية. من هذا المنطلق، نعمل في اللجنة الفرعية ونلمس من جميع الزملاء والكتل كل التعاون والعمل الجدي في هذا المجال.

نصر على عودة لبنان منارة للشرق في الاستشفاء

سيؤمن هذا القانون عند اقراره كل ما يحتاجه المواطن اللبناني صحيا لاسيما من ليس لديه اي جهة ضامنة. حاولنا ان ندرس سلبيات وايجابيات كل الخيارات، واعتقد ان النقطة الجوهرية لهذا النظام، اننا نؤسس لتغطية صحية شاملة للمواطنين اللبنانيين، على امل في ان يتوسع هذا النظام في ما بعد، وهدف اعضاء اللجنة ان يكون هناك استمرارية لهذا النظام والتي تأتي عبر ادارة وحوكمة رشيدة واستقلالية ادارية مالية تمكن هذا النظام من صياغة عمله وتطور برامجه في اطار تغطية صحية شاملة، وحسن استخدام الموارد الموجودة توصلنا الى الطب الوقائي.

■ كيف يمكن ان تكون اللجنة او الهيئة التي ستتشكل بموجب هذا القانون، بعيدة عن المحاصصة والحسابات السياسية؟
□ سنضع معايير دقيقة لمن سيتم اختيارهم وسيدير هذا النظام. حكما سيكون هناك اتفاق بيننا بأن يكون وزير الصحة هو من سيدير هذا النظام، لكن من هي اللجنة التي ستكون معه؟ طبعا من اصحاب الاختصاص والخبرة وهذا ما زال مفتوحا للنقاش من قبل اللجنة الفرعية. سنعمل على ان يكون هناك ادق المعايير لاختيار هؤلاء

■ ما هي الوسائل التي يحتاجها المواطن لكي لا يحمل هم المرض والدخول الى المستشفى وتأمين الدواء؟
□ المواطن في حاجة الى تغطية صحية تؤمنها الصناديق الضامنة، نحن نحلم بأن نوحده هذه الصناديق وان نوحده التغطية الصحية الشاملة تحت رعاية وزارة الصحة او الضمان الاجتماعي،

فقيه: لا نعرف شيئاً عن المشروع ونحن سيشمل



نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه.

■ تدرس اللجان النيابية المشتركة اقتراح قانون التغطية الصحية الشاملة، فهل انتم كاتحاد عمالي عام على اطلاع على هذا الاقتراح او تشاركون في المناقشات، وما هي اهمية قانون كهذا؟

□ ليس بين يدي الاتحاد العمالي العام اي نص لهذا المشروع الذي تناقشه اللجان النيابية منذ ان تقدم به الوزير السابق وائل ابوفاور، وبالتالي لم يدع الاتحاد للمشاركة في هذه اللجان. التغطية الصحية الشاملة هي مطلب مزمن للاتحاد العمالي العام منذ عقود طويلة، ومعه الزامية ومجانبة التعليم الاساسي والضريبة التصاعدية على المداخيل والارباح الموحدة للأفراد وكذلك السلم المتحرك لتصحيح الاجور وسواها من المطالب الاساسية. كان ذلك قبل الانهيار الاقتصادي والمالي وتفتت الدولة واحتجاز اموال المودعين في المصارف وغياب الخدمات الاساسية من الكهرباء والمياه، والتحول الى مولدات الاحياء وصهاريج المياه، وتهرب المصارف والمصرف المركزي والدولة من تحمل مسؤولياتها، والقيام بالحد الادنى من الاصلاحات مثل الكابيتال كونترول واعداد هيكلة القطاع المصرفي كمدخل للمعالجة.

قبل الازمة عام 2019 كان القطاع غيرالنظامي بمعدل 40% تقريبا، في حين القطاع النظامي يشكل 60%، اما اليوم فيزيد العاملون في القطاع النظامي عن 60% في غياب اي احصاءات رسمية ودقيقة. قبل الانهيار غير المسبوق، كان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يغطي 80% من كلفة الدواء والطبابة و90% من الاستشفاء و100% للولادة، بينما كانت وزارة الصحة تتكفل بمعالجة غير المضمونين على نفقتها في كثير من الاحيان. اليوم في موازنة الدولة التي تقلصت الى حوالي 3 مليارات دولار والميزانية الشحيحة لوزارة الصحة وارتفاع اسعار الادوية واكلاف الطبابة والاستشفاء، عن اي مشروع تغطية شاملة نتكلم ومن اين يؤتى بالتمويل؟ اعتقد اننا امام طبخة بحص!

■ يقول معدو الاقتراح بأنه سيشمل نصف الشعب اللبناني تقريبا، فهل تعتقدون انه يعالج

نعتقد ان المشروع طبخة بحص ولن يرس النور

تستفيد من هذا القانون في مقابل مساهمة في تغذية مداخيله.

■ يجري الحديث عن تشكيل هيئة لادارة هذا النظام الجديد وايضا هناك مسألة التمويل، هل تعتقدون ان هاتين المسألتين ستسرعان في ولادة هذا القانون ام تعطيله؟

□ علمنا من مصادر في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ان هناك خلافا حادا بين ادارة الصندوق الوطني للضمان وعدد من النواب والخبراء حول هذه القضية تحديدا. ففي حين لا ترى ادارة الصندوق الوطني للضمان اية حاجة لانشاء ادارة موازية، اذ ان لدى الصندوق خبرة تراكمت منذ اكثر من سبعة عقود، وان اي ادارة جديدة تحتاج الى فترة طويلة لتكوين مثل هذه الخبرة فضلا عما تشكله من كلفة مالية ستكون عبئا على الصندوق. نحن في الاتحاد العمالي العام نميل الى هذا الرأي رغم ما لنا من ملاحظات على ادارة الصندوق وخصوصا على مجلس ادارته.

مشكلة الفئات المهمشة او الفقيرة وما هي البنود التي تفضلون ان يشملها هذا القانون؟
□ ان الفئات المهمشة والمحتاجة باتت الان تشكل 90% من الشعب اللبناني، ولولا تحويلات الابناء في المهجر والمغتربات لكنا نشهد يوميا حالات الموت امام ابواب المستشفيات تفوق ما نشهده اليوم. نحن لا نعرف اي شيء عن هذا المشروع ومن سيشمل في حال اقراره، هذا اذا قدر له ان يرى النور في ايامنا، لكن نصر على ان يكون القانون شاملا ويغطي جميع اللبنانيين المحتاجين من دون تمييز وعلى اساس البطاقة الصحية لمن يرغب فيها. في صورتنا، يمكن للفئات ذات المداخيل العالية ان



IRI
معهد البحوث الصناعية
INDUSTRIAL RESEARCH INSTITUTE
INSTITUT DE RECHERCHE INDUSTRIELLE

خدمات مرجعية متكاملة لتنمية اقتصادية مستدامة

تدقيق ومراقبة

الحقل الصناعي
تنفيذ المراسيم القانونية

شهادات

شهادات الأنظمة
شهادات مطابقة المنتجات
شهادات الأشخاص

المركز اللبناني للتعليم

التدريب، الكفاءة، المراقبة والتدقيق
وإصدار الشهادات
الفحوص الإلتفافية

٩. مختبر البترول ومشتقاته
١٠. مختبر النسيج والجلود والمطاط
١١. مختبر الهندسة الميكانيكية
١٢. مختبر التربة والهندسة المدنية
١٣. مختبر الكهرباء
١٤. مختبر المتروولوجيا
١٥. مختبر سخانات المياه
- على الطاقة الشمسية
١٦. مركز لإعادة تدوير غازات التبريد

المختبرات

١. مختبر التحاليل الكيميائية
٢. مختبر التحاليل الفيزيوكيميائية
٣. مختبر التحاليل الجرثومية
٤. مختبر التحاليل الدوائية
٥. المختبر المركزي لبحوث الحبوب والدقيق والخبز
٦. مختبر تحاليل المياه
٧. مختبر التعبئة ومواد التغليف
٨. مختبر الطلاء

مبنى معهد البحوث الصناعية - مجمّع الجامعة اللبنانية - الحدت (بعيدا) - لبنان - ص. ب. ١١٠٧ ٢٨٠٦

٩٦١٠٥٤٦٧٨٣١٠٧ - +٩٦١٠٥٤٦٧٨٣١٠٧

www.iri.org.lb info@iri.org.lb

@IRILEBANON

